

## أولوية العمل رقم 1

### تكوين شراكات قوية في مجال المهارات، أمر حتمي لتحقيق الازدهار الاجتماعي والاقتصادي وتوفير أنظمة مرنة وراسخة

هذه التوصية تعني مواجهة التحديات المتعلقة بالحوكمة المركزية وبالتنظيم القائم على الدولة لأنظمة المهارات. وتحظى هاتان المسألتان بتأثير كبير على أهمية وفعالية أنظمة التعليم والتدريب في المنطقة.

تتطلب التكنولوجيات الجديدة ونماذج الأعمال الجديدة والرقمنة وتغير المناخ وأزمة كوفيد استجابات سريعة ومرنة من أنظمة التعليم والتدريب المهنيين. إن نظام تطوير المهارات الرشيق والمرن هو النظام القادر على التكيف مع الاضطرابات وتحويل التهديدات إلى فرص. يمكن أن تمثل الشراكات الفعالة والمسؤولية المشتركة بين مختلف الجهات الفاعلة جوانب رئيسية في الحل.

#### 1.1 تشجيع إنشاء نظام متكامل للحوكمة متعدد المستويات ومتعدد أصحاب المصلحة على الأصعدة الوطنية والقطاعية والمحلية

تدعو أولوية العمل هذه إلى نهج شامل ومتربط لمعالجة هذه القضية الملحة من خلال تعزيز بيئة مواتية لنظام متكامل للحوكمة متعدد المستويات ومتعدد أصحاب المصلحة من شأنه توجيه تنمية المهارات للاستجابة بكفاءة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية.

**وعلى الصعيد الوطني**، يجب على السلطات المركزية المسؤولة عن تنمية المهارات اعتبار الشركاء الاجتماعيين بمثابة جهات فاعلة كاملة في دورة السياسة لا مجرد جهات استضافة تتم استشارتها بشكل عرضي في قضايا محددة. تعزز الشراكات الثلاثية إمكانية تحقيق توافق في الآراء بشأن أهداف التنمية الوطنية وسبل تحقيقها. يجب أن تضمن هذه الشراكات، مهما كان شكلها، التوجهات الإستراتيجية والتشريعات ذات الصلة والتمويل، فضلاً عن تنفيذها ومراقبتها.

**على المستوى القطاعي**، تعد مجالس المهارات القطاعية في القطاعات الإستراتيجية طريقة فعالة لإشراك أصحاب العمل مباشرة في وضع السياسات وتمكينهم من أداء دور في التأثير على السياسة. عند وجود قضايا تتعلق بتحديد المهارات و/أو معلومات المهارات وجمع البيانات، كما هو الحال في معظم بلدان المنطقة، فقد يمثل ذلك وسيلة تمكن القطاع الخاص من المشاركة في تخطيط المهارات وحوار السياسات. تسعى مجالس المهارات القطاعية إلى إنشاء نظام مهارات مدفوع بطلب أصحاب العمل.

**على الصعيدين الإقليمي والمحلي**، أصبح تعزيز استقلالية المدارس وإدماجها في بيئتها أمراً ملحاً من حيث الاستجابة إلى التحديات والتغيرات المتنوعة. ودون شراكات محلية مع القطاع الخاص وتوفير مستوى معين من الاستقلالية البشرية والمالية للمدارس، سيكون من الصعب ضمان المرونة. وتتمثل المرحلة الثانية في إنشاء شبكات مدرسية موحدة لتحسين موارد التدريس والتعلم وزيادة الكفاءة. يمكن لهذه الشبكات الوطنية أن تفتح علاقات تعاون مع شبكات المدارس الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز التعلم من الأقران والتنمية المستقبلية.

#### 1.2 تنوع الآليات المالية للتعليم والتدريب المهنيين والمحافظة عليها لتلبية الاحتياجات المختلفة وضمن استدامة الميزانية

في معظم البلدان، يتم ضمان تمويل نظام التعليم والتدريب المهنيين بشكل أساسي من خلال ميزانية الدولة. الحوكمة المشتركة لمعالجة أولويات السياسة يجب أيضاً أن تغطي تمويل التعليم والتدريب المهنيين وتنوع مصادره. توصي المؤسسة الأوروبية للتدريب بالبداية في هذا الإصلاح من خلال مراجعة تكوين الميزانية الحالية وتخصيصها وكفاءتها في تناول الاحتياجات المختلفة وتوفير المهارات المناسبة.

**تطوير منهجية احتساب التكاليف** لضمان دقة واستدامة تخطيط وتنفيذ الميزانية. تسمح محاكاة الآثار المالية لخيارات السياسة بإجراء عمليات فحص للتأكد من أن الخيارات واقعية ومستدامة بمرور الوقت. من المهم أن تتضمن إستراتيجيات المهارات تقديرات للتكاليف المتعلقة بالنتائج والأنشطة التي سيتم التخطيط لها. يوفر ذلك إمكانية التنبؤ بشكل أفضل من حيث الموارد اللازمة خلال فترة التنفيذ.

**تنوع مصادر التمويل** وزيادة حصة الموارد غير الحكومية لتنفيذ المهارات وإستراتيجيات سوق العمل وإشراك القطاع الخاص بشكل ملموس. تنوع مصادر التمويل يفترض نهج التكلفة والعائد العادل اقتصاديًا، مما يجعل أولئك الذين يستفيدون من السياسات العامة يساهمون فيها أيضًا. ويمكن أن تأخذ هذه المساهمة، أو صيغة التمويل وشروطه، أشكالاً عديدة، مثل ضريبة التدريب والحوافز ذات الصلة، وتوليد الدخل من قبل المدارس، والرسوم الدراسية.

**التحرك نحو المزيد من المناهج الموجهة نحو الأداء لتخصيص الموارد.** يجري في معظم البلدان في الوقت الراهن تحديد الموارد من خلال زيادة (أو نقصان) بسيطة في النسبة المئوية من ميزانية العام السابق (النهج التدريجي التاريخي)، ويحدث ذلك دون مراعاة أداء مقدمي الخدمات أو تحقيق أهداف سياسة التعليم والتدريب المهنيين. يجب على صانعي السياسات النظر في وضع معايير أساسية لتخصيص التمويل بناءً على أولويات الأداء والسياسة (أي عمليات التسجيل والتعيين والتدريب المستمر والتعلم القائم على العمل، وما إلى ذلك) من أجل سد الفجوة الحالية بين الإستراتيجيات والإنجازات الفعلية، وجعل السياسة أكثر مصداقية وأكثر شفافية.

## أسئلة لمجموعات العمل

1. هل تعتبر هذه الأولوية ذات صلة بالمنطقة؟ هل تعتقد أن هذه الأولوية قابلة للتطبيق أيضًا في سياق بلدك؟
2. بناءً على التوصيات المقدمة، ما الإجراء الذي تعتبره أكثر صلةً وملاءمةً للتنفيذ على المستوى الإقليمي؟ (يُرجى تحديد النموذج الذي يندرج تحته: المشروعات الإقليمية، الشبكات، جماعة الممارسين، التعلم بين الأقران، وما إلى ذلك.)
3. هل لديك ممارسة جيدة في بلدك، تريد مشاركتها مع المشاركين الآخرين، بشأن تنفيذ إجراء واحد أو أكثر في مجال الحوكمة والتمويل؟